E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019

The impact of fluctuations in the exchange rate of the us dollar on economic and political instability in Iraq after 2019

ABDULLAH KHUDHAIR ADDAY م.م.عبدالله خضير عداي*

- **الملخص :**

يشهد الاقتصاد العراقي بوصفه ريعيا تذبذبا في الايرادات ومحدودية في نوعها باعتماده على النفط كمورد للموازنة العامة للدولة مقوما بالدولار الامريكي في سوق الطاقة العالمي ، وهو ما يعني حساسية الاقتصاد العراقي للظروف والمتغيرات المحيطة بالعراق اقليميا ودوليا على الصعيد الاقتصادي والسياسي ، لذا يتأثر العراق بشكل واضح بأسعار النفط الخام و نسب الصادرات من النفط وعوائد تلك الصادرات وارتباط ذلك بسعر صرف الدولار الامريكي والذي يحدد حجم الايراد الفعلي في الموازنة العامة للدولة وهو ما ينعكس على الصعيدين الاقتصادي والسياسي للعراق.

- **Abstract :**

The Iraqi economy, as a rentier , is witnessing fluctuation in revenues and is limited in its type due to its reliance on crude oil as a resource for the state's general budget denominated in us dollars in the global energy market , which means the sensitivity of the Iraqi economy to the conditions and changes surrounding Iraq regionally and internationally at the economic and political levels, so Iraq is clearly affected crude oil prices, percentages of oil exports, the revenues of those exports , and their connection to the us dollar exchange rate , which determines the actual revenue volume in the state's general budget , which is reflected on the economic and political level in Iraq.

*جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، وحدة البحوث والدراسات السياسية Abdullah.Khudair@nahrainuniv.edu.iq

- **الكلمات المفتاحية** : (تقلبات سعر الصرف ، عدم الاستقرار السياسي ، عدم الاستقرار الاقتصادي ، الدولار الامريكي)
- **KEY WORDS** : (fluctuations in the exchange rate , political instability , economic instability , us dollar)

- **المقدمة:**

يعاني الاقتصاد العراقي مشكلة متمثلة بهيمنة مورد النفط كمصدر اساسي في توليد الموارد المالية اللازمة لتحقيق الايرادات العامة في اعداد الموازنة العامة سنويا في العراق ، وذلك لخمول باقي القطاعات الاقتصادية في هيكلية الاقتصاد العراقي ، هذه الهيمنة التي جعلت الاقتصاد العراقي هش وحساس لأي تغير في الطلب على النفط وهو ما يعني تهديدا للاقتصاد العراقي بقلة الايراد في حال انخفاض الطلب ، وعلى العكس الوفرة في الايرادات في حال ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة.

ان ارتباط الاقتصاد العراقي بالنفط كمصدر للايرادات العامة ، واعتماده بشكل شبه تام عليه يجعل العراق امام ثنائية النفط و سعر الصرف ، فمبيعات النفط المقومة بالدولار الامريكي عند ادخالها لبنود الموازنة العامة يتم تحويلها للدينار العراقي في اعداد الموازنة العامة سنويا.

في سنوات الدراسة المحددة في البحث وهي (2020-2021-2022) شهد سوق الطاقة العالمي تذبذبا في الطلب على النفط وذلك بفعل ازمة كورونا وما حدث نتيجتها من تداعيات تمثلت بقلة الانتاج العالمي وتوقف الدول الصناعية عن الانتاج لوقت ليس بالقليل وتسريح جزء من العمالة في المصانع و المعامل ، وهو ما انعكس سلبا على الموازنة العامة للدول ذات الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على مورد النفط مصدرا للايرادات ، اذا انخفض سعر برميل النفط لأقل من 40 دولارا للبرميل الواحد.

وكخطوة لأحداث التوازن داخل الاقتصاد العراقي ، عمد البنك المركزي العراقي بقرار تغيير سعر صرف الدولار الامريكي ، في محاولة لأيجاد التوازن بين السعر المنخفض لبرميل النفط وبين سعر صرف الدولار محليا امام الدينار العراقي وذلك لتعظيم الموارد بالدينار العراقي وهو حل مؤقت لرفع نسبة الايراد العام في مواجهة النفقات العامة السنوية المتمثلة بنوعيها التشيغلي والاستثماري ، هذا التقلب بسعر الصرف كان له من الاثر على الصعيدين الاقتصادي والسياسي وهو ما تناوله البحث في المدة (2020-2021-2022).

- **اهمية البحث:**

تتجسد اهمية البحث في انه يتناول اثر تقلب سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي داخل العراق ، في بلد يوصف اقتصاده انه ريعيا ، لذا سيكون شديد التأثر بثنائية الايراد النفطي وسعر الصرف وهو ما ينعكس بأثاره محليا على الجانب الاقتصادي والسياسي وبالاخير ينعكس بشكل كلي على المواطن في التعاملات والالتزامات اليومية وعلى باقي المؤشرات المالية من عرض للنقود وناتج محلي اجمالي وغيرها من المؤشرات المالية والنقدية التي تمثل البيئة الاقتصادية الكلية داخل العراق.

- **هدف البحث:**

يحاول البحث كشف اثر تقلبات سعر الصرف على الجانب الاقتصادي والسياسي من خلال انعكاسات ذلك التقلب على الايراد العام و اثر ذلك على المؤشرات المالية والنقدية في البيئة الاقتصادية داخل العراق ، وما ينسحب اثره على الصعيد السياسي ايضا.

- **مشكلة البحث:**

تعد ظاهرتي عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي من الظواهر متكررة الحدوث في دول العالم النامي ، لا سيما الدول ذات الاقتصاد الريعي والذي يجعل اقتصاد تلك الدول ومنها العراق موضع الدراسة ما بين سعر برميل النفط كمصدر للايراد بالدولار الامريكي وتحويل ذلك الايراد للدينار العراقي كأيراد عام ومصدر لتنفيذ الحكومة للالتزامات المنوطة بها ، وهذا يثير مشكلة سعر صرف العملة المتقلب واثره على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق.

- **فرضية البحث:**

ان تقلب سعر صرف الدولار الامريكي في دولة مثل العراق تعتمد على النفط مصدرا رئيسيا لجلب الايراد العام في الموازنة السنوية ، يؤثر ذلك التقلب على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ويتأثر به.

- **منهجية البحث:**

تم اعتماد المنهج الوصفي في المطلب الاول في البحث لوصف الظواهر محل الدراسة ، وتم اعتماد المنهج الاستقرائي والاستنباطي في المؤشرات المالية والنقدية محل الدراسة.

اولا : الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي

1- سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف انه النسبة التي يتم على اساسها مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية بالوحدات النقدية الاجنبية[1].

وتعد سياسة سعر الصرف من عوامل ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي خصوصا في الدول ذات النظم الاقتصادية النامية مثل العراق حيث تسعى الدول الى تحديد اسعار صرف ملائمة بما يخدم مصالحها التنموية وما يتوافق مع العوامل والظروف الاقتصادية المحيطة بالدولة اقليميا ودوليا.

ولسعر الصرف انواع عديدة :

أ- سعر الصرف الرسمي : وهو سعر صرف عملة محلية معينة بالنسبة لعملة اجنبية ، وهو سعر الصرف النبي لعملة نقدية مقارنة بعملة اخرى[2] .

ب- سعر الصرف الحقيقي : وهو سعر سلعة معينة داخل بلد معين بعملته الوطنية مقارنة بسعر نفس السلعة عالميا [3].

ج- سعر الصرف الموازي : هو السعر الذي يتحدد يوميا حسب قوة السوق ويعد نطاقه واسعا بشكل خارجي ومحلي ويستخدم من قبل القطاع الخاص ويقع بين نوعين من اسعار الصرف الرسمي والتوازني [4].

د- سعر الصرف التوازني : وهو سعر الصرف المتواجد في بيئة اقتصادية مستقرة متمثلة باستقرار ميزان المدفوعات [5].

---

[1] علي،فراس حسين ، دراسة تحليلية لاسباب تدهور اسعار الصرف في البلدان النامية(بلدان عربية مختارة) ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،2005 ،ص 25.

[2] فلاح حسن كريم ، دور السياسة النقدية في استقرار صرف الصرف في العراق دراسة قياسية للمدة (1980-2008) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، 2010 ، ص 44.

[3] شيماء علي هاشم ، اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي (اليابان) انموذجا حالة دراسية للمدة (1990-2005) ،رسالة ماجستير ،جامعة بغداد ، 2008 ، ص25.

[4] مجلة السياسات المالية والنقدية ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء و الابحاث ، المجلد 1 ، العدد 2 ، 2017 ، ص3.

[5] خالد حمادي المشهداني ، فه رهه نك امين عبدالله ، قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمجة (2003-2018) ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 16 ، عدد 51 ، الجزء الثاني ، 2020 ، ص487.

وعموما فأن سعر الصرف يشير الى عدد الوحدات من العملة المحلية اللازم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة اجنبية [1].

2- وظيفة سعر الصرف

لسعر الصرف جملة من الوظائف يمكن ايجازها بالاتي :

أ- وظيفة القياس: من خلال التعاملات التي تتم في عملية التبادل التجاري يتم الاعتماد على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة اسعار السلع و الخدمات محليا مع اسعار ذات السلع في الاسواق الاجنبية لذا يعد وسيلة مناسبة للصناعيين المحليين وقوى الانتاج من اجل مقارنة اسعار السلع محليا مع اسعارها دوليا [2].

ب- وظيفة التطوير: حيث يستخدم سعر الصرف في عملية تطوير بعض الصادرات السلعيى لبلد باتجاه سوق بلد اخر من خلال الميزة النسبية للسلعة في بلد معين بالنسبة للسلعة في بلد اخر وبالتالي يتم اتخاذ قرار بالاستمرار بالانتاج او الاستغناء عنه نسبة لسعر السلعة محليا مقارنة بسعرها في السوق الخارجية وهذا ما ينشط قطاعات اقتصادية ويلغي اخرى [3].

ج- وظيفة التوزيع : من خلال التجارة الخارجية يقوم سعر الصرف بأعادة توزيع الدخول القومية للدول بين دول العالم المختلفة من خلال ارتباط سعر الصرف بالتجارة الخارجية [4].

3- عدم الاستقرار السياسي

تشهد دول العالم النامي او دول العالم الثالث غالبا عدم استقرار سياسي للانظمة السياسية التي تحكمها وذلك بفعل جملة من العوامل والاسباب التي تلقي بظلالها على الانظمة السياسي الحاكمة مما يجعلها انظمة رخوة ومتلكئة في تسيير الشؤون والمهام الملقاة على عاتقها.

أ- مفهوم عدم الاستقرار السياسي

---

[1] زينة كمال طه ، احمد عباس عبدالله ، تغيرات سعر الصرف واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية ، المجلد 4 ، العدد 3 ، 2023 ، ص357.

[2] سمية ، موري ، اثر تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009 ، ص 7.

[3] زينة كمال طه ، احمد عباس عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص358.

[4] سمية موري ، المصدر السابق ، ص 8.

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من الظواهر الشائعة في دول العالم الثالث وذلك بفعل جملة من الاختلافات والاسباب التي تميزها عن دول الغرب التي توصلت الى استقرار سياسي نتيجة للتطور الطبيعي الذي شهدته تلك الشعوب فكريا و اجتماعيا ، لذا فأن عدم الاستقرار السياسي الموجود في دول العالم الثالث هو عجز وعدم قدرة النظام السياسي بسبب الضعف الذي يكتنف مؤسساته عن اجراء اللازم من التغيير وتنفيذ ما يطمح له الجمهور مما يؤدي الى العنف واتساع دائرة الصراع و ضعف فعالية النظام السياسي[1].

وتعزى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الى جملة من الاسباب [2]:

1. عدم مقدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته بالكيفية التي تحقق رغبات ومتطلبات الجمهور.
2. لجوء بعض الفئات الى اعمال العنف والتظاهر والتصعيد و تجنب الطرق الدستورية والقانونية المتبعة في المطالبة بالتغيير.
3. عجز النظام السياسي عن الاستجابة لمطالب الجماعات السياسية.

ب-**مظاهر عدم الاستقرار السياسي**

1. عدم الاستقرار الدستوري والمؤسساتي : ان الضعف المتجذر في المؤسسات السياسية و الدستورية التي تدخل في بناء الدولة تكون نتيجة لافتقار القاعدة المؤسساتية الرصينة والى وجود افراد ناشطين سياسيا وتبرز من هنا اهمية البناء الدستوري والمؤسساتي الرصين من اجل تحقيق الاستقرار السياسي وايقاف النزاعات السلطوية ولاكساب المؤسسات السياسية والدستورية صفة الثبات[3].

2. الاحتجاجات والانقلابات والثورات: ويعد هذا المظهر من المظاهر البارزة التي تشير الى عدم الاستقرار السياسي وما بين الثورات والاحتجاجات والانقلابات والاستقرار السياسي علاقة تستند الى الظروف السائدة ما قبل اندلاع الاحتجاج او الثورة وما ينتج عنها من نتائج ، فاذا كانت الظروف السابقة للثورة سيئة

---

[1] حسين علوان الربيعي ، مشكلة المشاركة السياسية في البلدان النامية (النموذج الافريقي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1995 ، ص244.

[2] عبدالله خضير عداي سلمان الجميلي ، ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي واثرها على البيئة المالية في العراق ومصر بعد عام 2005 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2021 ، ص 25.

[3] زينب كريم محيسن ، الطائفية السياسية وعدم الاستقرار في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسي ، جامعة النهرين ،2017، ص 25.

واستطاعت تغيير الاوضاع وتحقيق الاستقرار فانها تكتسب شرعية الوجود وعلى العكس من ذلك فأنه يمثل طعنا في الشرعية وهذا ما يزيد من حدة عدم الاستقرار السياسي [1].

وتؤول تلك المظاهر الى جملة من المؤشرات والاحداث داخل الدول غير المستقرة سياسيا ، هذه المؤشرات هي :

أ. الاغتيالات السياسية داخل الدولة.

ب. الاضطرابات والتصعيد العام.

ت. العصابات والصراعات القائمة بينها.

ث. ازمات البيئة السياسية.

ج. اجهزة الدولة وعمليات التطهير داخلها.

ح. الثورات والاحتجاجات.

خ. عمليات القتل والعنف المحلي.

3- عدم الاستقرار الاقتصادي

تعد ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي احد الظواهر التي تمثل عائقا امام تقدم الدول ما ينعكس اثرها سلبا على مختلف الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية والسياسية والامنية.

أ. مفهوم عدم الاستقرار الاقتصادي

تتمثل ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي بوجود بيئة اقتصادية غير مستقرة بفعل عوامل عديدة تتمثل بالارهاب والحروب وتؤدي الى عرقلة عجلة التنيمة الاقتصادية وتبرز من خلال سوء استخدام و ادارة الموارد الاقتصادية وارتفاع مستويات التضخم والبطالة وتذبذب المستوى العام للاسعار واسعار الصرف غير المستقرة.

وبحسب درجة الانفتاح الاقتصادي لكل اقتصاد فأن اغلب دول العالم النامي تسعى لتحقيق بيئة اقتصادية مستقرة وسعر صرف ثابت وذلك للخروج من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والتي تعاني منها غالبية دول العالم النامي [2]

---

[1] عبدالله خضير عداي سلمان الجميلي ، مصدر سبق ذكره ، ص29.

[2] جيمس جوارتي ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1999 ، ص195.

ويتسبب عدم الاستقرار الاقتصادي بجملة من المشاكل الاتية[1]

1. مشكلة البطالة: وهي مشكلة تعزى لتخلف الهيكل الانتاجي والتخطيط وتوظيف المخرجات في الدول النامية

2. مشكلة التضخم: وتعتمد الدول النامية في اقتصادها على راس المال الاجنبي (العملة الصعبة) في عمليات الاستيراد والتصدير مما يحفز مشكلة التضخم لمستويات اعلى في معدلاتها.

3. مشكلة ميزان المدفوعات: ويعزى سبب المشكلة للاختلال الحاصل في الاقتصادات النامية بين حجم الانتاج و حجم الطلب و الاستثمار و الانتاج المحلي والتمويل.

ب. مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي

يعاني العديد من الدول النامية في اقتصاداتها انمة اقتصادية يشوبها عدم الاستقرار بسبب سلسلة من العوامل السياسية و القرارات الاقتصادية الخاطئة والتي اثرت على البيئة الاقتصادية ، ومن جملة هذه المظاهر :

1. تلكؤ المشاريع الوطنية وضعف رؤوس الاموال : ان الدول النامية ذات الاحداث والانظمة السياسية غير المستقرة تشهد عدم استقرار في اقتصاداتها نتيجة لاوضاعها الامنية والسياسية غير المستقرة مما ينعكس على الاقتصاد بشكل عام ويصاحب تلك الظواهر عدم استقرار مؤسساتي يؤدي الى ضعف الادارة و الاداء المالي والاستثماري مما يشير لدلالات واضحة في ضعف رؤوس الاموال الحكومية وتلكؤ المشاريع الصناعية في الدول التي تشهد عدم استقرار اقتصادي[2].

2. غياب الاستثمار الاجنبي : يعرف الاستثمار الاجنبي بأنه انتقال رؤوس الاموال من موطنها الاصلي الى خارج حدود البلد في بلد اخر مضيف ويعني حركة رؤوس الاموال بين الدول وعلى نمطين استثمار مباشر وغير مباشر [3].

---

[1] وليد عبدالحميد ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، لبنان ، بيروت ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010 ، ص71.

[2] فوزية اكرم خدا عزيز ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة الاستاذ ، العدد 207 ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص 89.

[3] دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات و الضمانات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص50.

ومن خلال عدم الاستقرار الاقتصادي فانه يوجد مؤشرات و دلالات واضحة الى مشكلة غياب الاستثمار الاجنبي كمظهر من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي.

3. الفقر : يشير مفهوم الفقر الى ضعف في المدخولات وانخفاض مستوى المعيشة والذي يؤثر سلبا على خياة الافراد في المجتمعات والاقتصادات الهشة ويعبر عن الفقر انه الحرمان المادي مما يعني انخفاض في مستوى الدخول وانخفاض معدل استهلاك الفرد كما و نوعا [1].

مما تقدم فأن ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي من الظواهر التي تعانيها الدول ذات النظم الاقتصادية النامية والريعية او الاقتصادات احادية المورد والتي لا تعتمد على مصادر متعددة في ايراداتها اضافة الى سوء ادارة واستغلال الموارد المتاحة لديها مما ينعكس انعكاسا سلبيا على الدولة واقتصادها ومواطنيها.

ثانيا : المؤشرات المالية والنقدية و الاثر في عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للاعوام (2020-2022)

يشير مصطلح المؤشرات المالية والنقدية الى العلاقة بين متغيرين او رقمين موجودين في القائمة المالية وترتبطان بعلاقة كمية او دلالة مشتركة عادة ما تستخدم في المحاسبة والاطر المحاسبية في الدول والمؤسسات ، عند الحديث عن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، لا بد من التطرق للمؤشرات المالية والنقدية وذلك لما تحويه من اشارات واضحة على الاداء الاقتصادي ، والتي تنعكس على الجانب الاقتصادي والسياسي للبلاد مما يعطي تفسيرات و تصورات واضحة عن البيئة السياسية والاقتصادية ، وسنتناول جملة من المؤشرات وهي :

1- الموازنة العامة : تشير الموازنة العامة للدولة بوصفها مؤشر مالي لنشاط الدولة الاقتصادي من خلال تحديد وارداتها وامكانيات الدولة واهدافها من خلال النفقات ، وهي وثيقة تصب في قالب قوامه الاهداف والارقام اما الاهداف فهي تعبير عن ما تروم الدولة تنفيذه من برامج ومشاريع خلال مدة زمنية محددة والتي

[1] عبدالله خضير عداي سلمان الجميلي ، مصدر سبق ذكره ، ص9.

تكون سنة عادة فيما تشير الارقام الى ما تنفقه الدولة تحقيقا للاهداف وحصيلتها المتوقعة من مختلف مواردها ومقدراتها خلال مدة سنة [1]

السنة	الايراد الفعلي (ترليون دينار)	الانفاق الفعلي (ترليون دينار)
2020	63،2	76،1
2021	109،081	102،84
2022	122،8	78،79

جدول (1) الموازنة العامة لجمهورية العراق للاعوام (2020 – 2021 – 2022)

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للاعوام (2020-2021-2022)

2- الناتج المحلي الاجمالي : يعرف الناتج المحلي الاجمالي انه اجمالي قيمة السلع والخجمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة [2]

وتبدو اهمية الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر في ابراز الحالة الاقتصادية للدولة ويقسم الى الناتج المحلي بالاسعار الثابتة والجارية.

ويشير الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية الى اجمالي كميات الانتاج من السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد المحلي مضروبا في الاسعار الخاصة لكل منها [3]

اما الناتج المحلي بالاسعار الثابتة فيشير الى اجمالي ما يشتريه المجتمع من سلع وخدمات منتجه محليا خلال فترة زمنية معينة بناء على سعر مرجعي يتم احتسابه وفقا لسنة مرجعية يتم الاعتماد عليها لباقي السنوات [1]

---

[1] حنا رزوقي الصائغ ، المحاسبة والتخطيط المالي ، بحث مقدم للحلقة الدراسية المقامة في بغداد للفترة (4-5-ايار 1975) مجلة المالية ، العدد 1 و 2 ، 1975 ، ص 14

[2] IMF, (2020). “Gross Domestic Product: An Economy’s All”, available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm

[3] نرمين مجدي ، مفاهيم اقتصادية اساسية ، سلسلة كتيبات تعريفية (19) موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي ، صندوق النقد العربي ، 2021 ، ص 14

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (ترليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (ترليون دينار)
2020	198،8	188،1
2021	301،4	202،5
2022	161،57	300

جدول (2) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة لجمهورية العراق للاعوام (2020-2021-2022)

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للاعوام(2020-2021-2022)

3- التضخم : يشير التضخم الى ارتفاع في المستوى العام لاسعار السلع والخدمات وهو ما يعني فقدان القوة الشرائية للعملة المحلية [2]

وتعاني الاقتصادات في البلدان النامية من التضخم كظاهرة من الظواهر التي تصيب تلك الاقتصادات بأعتلال في عملتها المحلية مما يفقدها القوة الشرائية في مواجهة ارتفاع الاسعار وزيادة الطلب على السلع والخدمات ، وينقسم التضخم الى معدل التضخم الاساس ومعدل التضخم العام ، يتم قياس معدل التضخم الاساس من خلال الرقم القياسي لاسعار المستهلك ويستبعد منه السلع التي يتم تحديد اسعارها اداريا اي ان الدولة تتدخل في تحديد اسعارها ، اما التضخم العام فيتم احتسابه من خلال الرقم القياسي لسعر المستهلك لكل السلع والخدمات [3]

السنة	معدل التضخم الاساس %	معدل التضخم العام %
2020	1	0،6
2021	6،4	6
2022	5،03	5،2

[1] نرمين مجدي ، مصدر سبق ذكره ص 15.

[2] https://www.cbe.org.eg/ar/monetary-policy/inflation/what-is-inflation

[3] https://www.bankygate.com/32954

جدول (3) معدل التضخم الاساس والتضخم العام لجمهورية العراق للاعوام (2020-2021-2022)

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للاعوام (2020-2021-2022)

4- متوسط سعر برميل النفط : يشير متوسط سعر برميل النفط الى القيمة النقدية لبرميل النفط الواحد مقوما بالدولار الامريكي ، وفي الاقتصادات الريعية مثل الاقتصاد العراقي والذي يعتمد على ايرادات تصدير النفط الخام يكون سعر برميل النفط اشد المؤشرات المالية تأثيرا في اعداد الموازنة العامة السنوية كون المساهمة النفطية تفوق 90% من الايرادات الفعلية سنويا في اعداد الموازنة العامة.

السنة	سعر برميل النفط (بالدولار الامريكي)
2020	40،69
2021	68،39
2022	89،06

جدول (4) سعر برميل النفط الخام في جمهورية العراق للاعوام (2020-2021-2022)

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي

5- عرض النقد : يعد عرض النقد من اهم المتغيرات النقدية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي في مرحلة معينة ، فالتغيرات التي تحدث فيه تنعكس على الناتج المحلي الاجمالي واسعار الصرف واسعار الفائدة [1]

يشير عرض النقد بالمفهوم الضيق الى كتلة نقدية بالمفهوم الضيق تشمل تداول العملات النقدية و احتياطيات النقود عند كافة المصارف و الودائع تحت الطلب الخاصة بالافراد والودائع الاخرى التي يحتفظ بها في المصارف الخاصة [2]

[1] نعيم صباح الجراح ،يوسف عبد علي الاسدي ، البنك المركزي العراقي و دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة (2003-2013) ،مركز العراق للدراسات ، الطبعة الاولى ، 2016 ،ص229

[2] https://aindirectory.com/article/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%88-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%88%D8%AF

اما المفهوم الواسع لعرض النقود فيشمل مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق اضافة الى ودائع الادخار في المصارف.

السنة	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 (ترليون دينار)	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2(ترليون دينار)
2020	103،4	119،9
2021	119،9	139،9
2022	128،16	149،046

جدول(5) عرض النقد في جمهورية العراق للاعوام (2020-2021-2022) بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي

6- سعر الصرف : تعد سياسة سعر الصرف من عوامل ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي خصوصا في الدول ذات النظم الاقتصادية النامية مثل العراق حيث تسعى الدول الى تحديد اسعار صرف ملائمة بما يخدم مصالحها التنموية وما يتوافق مع العوامل والظروف الاقتصادية المحيطة بالدولة اقليميا ودوليا.

وكما اسلفنا سابقا ان سعر الصرف هو عدد وحدات من العملة المحلية تبادل بعدد وحدات من عملة اجنبية معينة

السنة	سعر الصرف الرسمي (دينار لكل دولار امريكي)	سعر الصرف الموازي
2020	1234	1350 -1250
2021	1474	1490
2022	1470	1700 -1500

جدول(6) سعر الصرف الرسمي والموازي بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للاعوام (2020-2021-2022)

7- الاحتياطي من العملة الصعبة : يشير الاحتياطي من العملة الصعبة الى الاحتياطي الواجب توفره والاحتفاظ به من لدن المصارف التجارية في البنك المركزي العراقي وتحكم البنك المركزي في تلك النسبة تبعا

لمقتضيات مصلحة الاقتصاد والسوق وتتسم اهمية الاحتياطي في المعاملات و المضاربة والدخول للسوق الاجنبية و الاحتياط [1]

السنة	الاحتياطي من العملة الصعبة (ترليون دينار)
2020	78،3
2021	92،5
2022	121،4

جدول (7) الاحتياطي من العملة الصعبة بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي

8- الدين العام الداخلي و نافذة بيع العملة و ميزان المدفوعات

يشير الدين العام الداخلي الى اجمالي اقتراض الحكومة من المؤسسات والافراد وذلك لسد العجز في الموازنة العامة في سنة مضت او لسد النقص في الموارد المالية اللازمة للايفاء بالالتزامات التي تقع على عاتق الحكومة ، وقد بلغ الدين العام الداخلي في عام 2020 نحو 64 مليار دينار عراقي وذلك بفعل تداعيات ازمة كورونا على الاقتصاد العالمي والعراقي وانخفاض اسعار برميل النفط الخام واحداث تشرين وتداعياتها السياسية والاقتصادية وهو ما اثر على الموازنة العامة سلبا مما ادى لارتفاع المديونية الداخلية وذلك لسد العجز في موازنة عام 2019 ، في عام 2021 ارتفع الدين العام الداخلي الى 70 مليار دينار عراقي وذلك لاستمرار تداعيات ازمة كورونا و سد العجز في موازنة عام 2020 و انخفاض اسعار النفط الخام ، اما عام 2022 فقد انخفض الدين العام الداخلي في نهاية العام ليبلغ 66 ترليون دينار وذلك نتيجة لتسديد وزارة المالية العراقية للديون والالتزامات اضافة لارتفاع اسعار النفط الخام و سعر الصرف المرتفع والذي ادى الى انعكاسات ايجابية على الموازنة العامة [2]

اما نافذة بيع العملة فقد سجلت في عام 2020 مبيعات للدولار الامريكي تقدر ب44 مليار دولار امريكي وذلك نتيجة لازمة كورونا وانخفاض سعر النفط الخام و تغيير سعر الصرف في نهاية عام 2020 من

[1] صلاح حمزة عبد ،دراسة حول الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي العراقي ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ،2018،ص2.

[2] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، اعداد متفرقة 2020-2021-2022.

1190 دينار عراقي لكل دولا امريكي الى 1450 دينار عراقي لكل دولار امريكي بناءا على قرار البنك المركزي العراقي [1]

اما عام 2021 فقد انخفض الرقم الى 37 مليار دولار بسبب انخفاض استيرادات العراق وذلك تبعا لازمة كورونا وتغيير سعر الصرف وهو ما سبب نوع من الركود في السوق المحلي العراقي وادى الى العزوف عن شراء العملة الصعبة المستخدمة لاغراض الاستيراد والحوالات والتجارة الخارجية.

عام 2022 ارتفع رقم مزاد بيع العملة الى نحو 40 مليار دولار امريكي وذلك لاستقرار سعر الصرف على معدل 1470 دينار عراقي لكل دولار كسعر رسمي اضافة الى ارتفاع واردات النفط الخام بسبب ارتفاع اسعار النفط نتيجة للحرب الروسية الاوكرانية وازمة الطاقة العالمية.

فيما يخص ميزان المدفوعات فيتراوح مؤشره بين العجز والفائض ، فقد سجل في عام 2020 عجزا يقدر 8272،2 مليون دولار امريكي بسبب ازمة كورونا عالميا ، اما عام 2021 فقد سجل فائضا بنحو 11 ترليون دينار عراقي وذلك لزيادة اصول الاحتياطي في البنك المركزي العراقي ، وعاد ليسجل في نهاية عام 2022 عجزا بنجو 450 مليون دولار امريكي وذلك بسبب الاستيرادات الكلية في ذلك العام[2]

ويتضح من خلال المؤشرات المالية والنقدية للعراق للاعوام سالفة الذكر ، ان الاقتصاد العراقي المتصف بصفة الاقتصاد الريعي منذ عام 2003 والذي يعد احادي المورد ان صح التعبير باعتماده النفط الخام المصدر موردا لتمويل الموازنة العامة الاتحادية بأنه اسير ذلك المورد الذي يخضع لقانون العرض والطلب ومتغيرات السوق العالمية اضافة لاعتماده سياسة سعر الصرف المحدد من قبل الدولة وهو ما يجعل البيئة الاقتصادية العراقية اسيرة التغيرات الاقليمية والدولية مما يسترعي الولوج بجملة من الاصلاحات الوظيفية والبنيوية لهذا الاقتصاد والخروج من بودقة المورد الاحادي لضمان التنمية الاقتصادية و الاستقرار الاقتصادي.

2- اثر تقلب سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي

[1] التقرير الاقتصادي السنوي ، مصدر سبق ذكره ، 2020 ، ص44.

[2] التقرير الاقتصادي السنوي ، مصدر سبق ذكره ، 2022 ،الفصل الثالث ، ص26.

من خلال المؤشرات المالية والنقدية التي تم استعراضها انفا ، نلاحظ ان مدة الدراسة المحدد بين عام 2020 و عام 2022 قد جرت خلالها العديد من المتغيرات في المحيط الاقليمي والدولي وهو ما القى بظلاله على الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد ريعي يعتمد في موارده على ايرادات النفط الخام المصدر للخارج.

اذ نلاحظ ان سعر الصرف المعتمد في بداية العام 2020 هو 1190 دينار عراقي لكل دولار امريكي وهو سعر كان مستقرا نسبيا لفترة ليست بالقليلة ، ولكن سرعان ما القت ازمة كورونا العالمية بظلالها على الاقتصاد العراقي وذلك لتوقف المصانع والانتاج في الدول الصناعية المعتمدة على الطاقة كمصدر لصناعتها وهو ما ادى الى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض سعر برميل النفط الخام الى 40 دولارا للبرميل الواحد اي ما يعادل 50 الف دينار عراقي ، وكسياسة نهجها البنك المركزي العراقي للتخفيف من وطأة انخفاض سعر برميل النفط ،عمد البنك المركزي العراقي الى رفع سعر صرف العملة الصعبة الى 1450 دينار عراقي للدولار الامريكي وذلك لرفع نسبة الايرادات في الموازنة العامة للدولة في عام 2021 بفعل انخفاض سعر برميل النفط ، اذ يفسر انخفاض سعر برميل النفط الى نسبة عجز كبيرة ستحصل في الموازنة العامة للدولة كون ان النفط يمثل ما يزيد على 90% من الايراد العام وهو ما يعني انخفاض نسبة الواردات وعدم كفايتها لسد النفقات ، لذا عمد البنك المركزي العراقي على تعظيم نسبة الايراد من خلال رفع سعر صرف العملة الصعبة ، ادى رفع سعر العملة ايضا الى نسبة مبيعات تقدر بحوالي 44 مليار دولار خلال عام 2020 جلها قبل رفع سعر الصرف في مزاد بيع العملة وذلك للالتزامات الخارجية والحوالات وتعظيم الرصيد العراقي في الخارج.

وعند الحديث عن عرض النقد بنوعيه فأنه يعد الاقل خلال اعوام الدراسة وهو ايضا بفعل تداعيات ازمة كورونا اضافة لارتفاع المديونية بسبب انخفاض واردات بيع النفط و عجز الموازنة مما ادى لاقتراض الحكومة داخليا لسد النقص الحاصل في الموازنة العامة للدولة.

اما في عام 2021 فقد ارتفع ايراد الموازنة العامة للدولة بفعل ارتفاع اسعار بيع النفط الخام الى 68 دولارا امريكيا للبرميل الواحد اضافة لاعتماد سعر صرف الدولار الامريكي 1470 دينارا عراقيا لكل دولار وهو ما ادى الى تعظيم الموارد في الموازنة العامة الاتحادية وادى الى توسع في عرض النقد وفائضا في ميزان المدفوعات كما اوضحت المؤشرات المالية والنقدية انفة الذكر.

في عام 2022 ارتفع سعر برميل النفط ليقارب 90 دولارا امريكيا بوسط سعر صرف الدولار الامريكي المحدد من قبل البنك المركزي ب 1470 دينارا عراقيا لكل دولار كسعر رسمي ، الا ان السوق العراقي شهد تذبذبا واضحا ما بين 1500 الى 1700 دينار لكل دولار كسعر موازي تحدده قوى السوق المحلي بفعل زيادة الطلب على الدولار الامريكي لاغراض التجارة والمضاربة وتطبيق نظام متابعة الحوالات من قبل البنك الفيدرالي الامريكي.

ان الاقتصاد العراقي باعتماده ثنائية برميل النفط الخام و سعر صرف الدولار الامريكي هو اسير المورد الاحادي و المتغيرات الاقليمية والدولية المحيطة ، اذ يلاحظ تعافي الاقتصاد وتعظيم الموارد من خلال ارتفاع سعر النفط الخام نتيجة لتزاد الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع سعر الصرف بقرار البنك المركزي العراقي لاحداث حالة من التوازن وتعظيم الموارد لكفاية النفقات وتقليل هامش العجز في الموازنة العامة للدولة والتي تعد صفة العجز ملاصقة بها نتيجة للالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة بشقي الانفاق التشغيلي والاستثماري مما يعني ان رفع سعر الصرف و ارتفاع اسعار النفط الخام قد انكعس بالايجاب على عدم الاستقرار الاقتصادي وادى ذلك الى رفع نسبة الاحتياطي من العملة الصعبة لدى البنك المركزي العراقي للاعوام المحددة في البحث وذلك تبعا لبيانات التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للاعوام محل الدراسة.

3- اثر تقلب سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار السياسي

سياسيا فقد شهد العراق خلال اعوام الدراسة جملة من الاحداث السياسية والتي ليست بمعزل عن العامل الاقتصادي ، كونه محور الحياة في اي دولة لا سيما الدول النامية شديدة الحساسية والتأثر في بيئاتها السياسية لاي حدث اقتصادي ، اذ يمكن اجمال الاحداث السياسية بالاتي :

أ- استمرار الاحتجاجات الشعبية : اذ شهدت الشهور الاولى من عام 2020 استمرارا للاحتجاجات الشعبية والتي انطلقت في شهر تشرين الاول عام 2019 بجملة من الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي كانت من جملة مطالبها تحسين الظروف المعيشية والخدمية واخيرا وليس اخرا المطالبة باستقالة حكومة رئيس الوزراء الاسبق عادل عبدالمهدي من الحكم.

ب- التغيير الحكومي : نتيجة للاحتجاجات الشعبية وتداعيات الوضع السياسي والاقتصادي وليس ذلك بمعزل عن الوضع العالمي المتأثر بجائحة كورونا ، كان نتيجة ذلك استقالة حكومة رئيس الوزراء الاسبق

السيد عادل عبد المهدي من الحكم و صعود السيد مصطفى الكاظمي و كابينته الوزارية لرئاسة الوزراء في شهر حزيران من عام 2020 ، كانت من اشد المراحل تحديا على المستوى الامني والسياسي و الاجتماعي والاقتصادي والصحي ، حيث ازمة كورونا وانخفاض سعر برميل النفط وتقلب سعر الصرف وهو ما القى بظلاله على عدم الاستقرار السياسي بشمل كبير داخل العراق في تلك الفترة.

ج- الانتخابات المبكرة في تشرين الاول 2021 : اذ شهد العراق عقد انتخابات برلمانية مبكرة في شهر تشرين الاول عام 2021 وذلك نتيجة لتداعيات الاحداث السياسية التي مرت بها البلاد ابتداءا من الاحتجاجات الشعبية وما تبعها من تولي حكومة السيد مصطفى الكاظمي ادارة شؤون البلاد مؤقتا والتي كان من بين واجباتها اجراء انتخابات مبكرة وهو ما حدث فعلا في موعده المقرر.

د- تداعيات الانتخابات البرلمانية وانسحاب التيار الصدري : بعد الاعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية التي اجريت في 10 تشرين الاول 2021 وما حصل نتيجة ذلك من تجاذب وتنافر ما بين الاطراف الفائزة والخاسرة في السباق الانتخابي كانت نتيجته تصعيدا سياسيا متمثلا بالاحتجاجات التي اقيمت في البرلمان العراقي واعتصام جمهور التيار الصدري ، واخيرا استقالة اعضاء مجلس النواب عن التيار الصدري من البرلمان.

هـ- تسلم السيد محمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء : اذ تسلم السيد محمد شياع السوداني رئاسة الوزراء بعد اكثر من عام على اجراء الانتخابات البرلمانية ، وذلك في 28 تشرين الاول 2022 ، وبذلك بدأت مرحلة سياسية جديدة في السياسة العراقية.

ان ما تم ذكره من ابرز الاحداث التي حصلت في المدة المحددة للدراسة ، يشير بما لا يدع للشك مجالا الى حالة من عدم الاستقرار السياسي التي حصلت في البلاد نتيجة لجملة من العوامل المتمثلة بأزمة كورونا وانخفاض الطلب على الطاقة عالميا وانخفاض اسعار برميل النفط وهو ما انعكس سلبا على الواردات العراقية في الموازنة العامة للدولة ، مما ادى الى موجة من الاحتجاجات و التغييرات السياسية والحكومية واجراء الانتخابات المبكرة وكل ذلك بدوافع سياسية واقتصادية واجتماعية من بينها ظروف المعيشة والخدمات وارتفاع نسب البطالة والمستوى الامني والاقتصادي واداء السوق المحلية المتذبذب مما ينعكس الى عدم استقرار سياسي داخلي وهو مما لا يقبل الشك و التأويل ، انتهت اخيرا بحكومة جديدة ومرحلة جديدة مستقرة نسبيا بدأ من 28 تشرين الاول 2022 على الصعيد السياسي والاقتصاد من خلال ملامح المرحلة المتمثلة بالاستثمار

والانفتاح العراقي على العلاقات الاقليمية والدولية سيما العربية منها ، واستقرار اسعار الصرف داخليا وارتفاع الايرادات النفطية نتيجة لارتفاع اسعار النفط وسعر الصرف المرتفع.

الخاتمة والاستنتاج

ان الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصادا ريعيا يعتمد مورد النفط الخام مصدرا لتمويل الموازنة العامة للدولة يعني انه اسير المتغيرات الاقليمية والدولية والاحداث السياسية العالمية وقوى العرض والطلب على ذلك المورد والذي يتحدد على اساسه مصير شعب وحكومة في اعداد الموازنة العامة السنوية للدولة بما تتطلبه من نفقات وما تأتي به من ايرادات تعتمد في جلها على النفط الخام ، ادى ذلك لتذبذب الاحوال الاقتصادية والسياسية ، ففي عام 2020 حيث برميل النفط الخام بسعر 40 دولار امريكيا و سعر الصرف 1190 دينار عراقيا لكل دولار وانخفاض مستوى الطلب العالمي على النفط بفعل ازمة كورونا وتخفيض نسب الانتاج دوليا عانى العراق خلالها شحة في الموارد المالية ما استدعى لرفع سعر الصرف لاحداث نسبة من التوازن بين السعر المنخفض لمبيعات النفط و بين سعر الصرف لمعالجة ازمة السيولة النقدية و اعداد الموازنة وتوفير الايرادات اللازمة لسد اغلب النفقات المدرجة في الموازنة العامة للدولة ، وصولا لعام 2021 وارتفاع سعر البرميل الى 69 دولارا امريكيا و استقرار سعر الصرف 1474 دينارا عراقيا لكل دولار وصولا لعام 2022 و ارتفاع سعر البرميل الى 90 دولارا و بسعر صرف 1470 دينارا لكل دولار امريكي ، الا ان السوق العراقية شهدت ارتفاعا على الصعيد الموازي لسعر الصرف وصل بفارق 22 الف دينار لكل دولار عن السعر الرسمي للسوق ، وهو ما القى بتأثيره على المستويين السياسي والاقتصادي للدولة.

نستنتج ان الاقتصاد العراقي يجب ان يهرع الى منطقة اخرى من مناطق الايرادات الغير نفطية المتمثلة بتعظيم الموارد من خلال الضرائب وتوظيف الفائض من عوائد مبيعات النفط الخام بالصناديق السيادية لضمان عائد يرفد الموازنة العامة في حال انخفاض اسعار النفط الخام وانخفاض الطلب عليه في السوق العالمي ، حيث ان ما عمد الى فعله البنك المركزي العراقي من قرار رفع سعر الصرف هو يعد علاجا مؤقتا للاقتصاد العراق يهدف الى تعظيم الموارد وهو ما حدث فعلا من خلال ارتفاع الايراد الفعلي للموزانة العامة و ارتفاع نسبة الاحتياطي وعرض النقد بشقيه الواسع والضيق وانعكاس ذلك بالايجاب على باقي المؤشرات المالية والنقدية التي تمثل البيئة الاقتصادية.

ان رفع سعر الصرف وان كان سياسية فعالة لعلاج الاقتصاد العراقي على المدى القريب وسد النقص في الموازنة العامة للدولة وهو ما اتى ثماره على المستويين الاقتصادي والسياسي بشيء من الاستقرار النسبي ، الا انه يستدعي تنويع المصادر لضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والنهوض بالواقع التنموي والتطويري للعراق داخليا وخارجيا وعلى مختلف الاصعدة.

References

1- Ali , firas hussein, A study of the reasons for the deterioration of exchange rates in developing countries (selected Arab countries), an unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University , 2005

2- falah hasan karim , The role of monetary policy in the stability of the exchange rate in Iraq, an econometric study for the period (1980-2008), master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad ,2010

3- Journal of Financial and Monetary Policies, Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, Volume 1, Issue 2, 2017

4- khalid hammady al mashhadany , farhank amen Abdullah , Measurement and analysis of the determinants of the parallel exchange rate in Iraq for the period (2003-2018), Tikrit Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 16, Number 51, Part Two, 2020

5- zinah kaml taha , ahmed abbas Abdullah , Exchange rate changes and their impact on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004-2020), Journal of Business Economics for Applied Research, Volume 4, Issue 3, 2023

6- sumayya , moury , The impact of exchange rate fluctuations on oil revenues, a case study in Algeria, a master's thesis in the international management of institutions, Faculty of Economics and Management Sciences, 2009

7- Hussein alwan alrubaie , The problem of political participation in developing countries (the African model), an unpublished doctoral thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1995

8- Abdullah khudhair adday salman al-jumaili , the phenomenon of economic and political instability nd its impact on the financial environment in Iraq and Egypt after 2005 , master's thesis , college of political science , alnahrain university , 2021

9- zainab karim muhaiesin , Political sectarianism and instability in Iraq, master's thesis, College of Political Science , alnahrain university,2017

10- James Gwartney, Macroeconomics, Public and Private Choice, translated by: Abdel Fattah Abdel Rahman,almarikh Publishing House, Saudi Arabia, 1999.

11- waleed abdulhameed , Macroeconomic Effects of Government Spending Policy, Lebanon, Beirut, Hassan Al-Asriyyah Library for Printing, Publishing and Distribution, 2010

12- fawziyah akram khuda aziz , The Impact of Political Instability on Economic Development in Iraq, Al-Ustad Magazine, Issue 207, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2013

13- duraid mahmood alsamarraie , Foreign Investment Obstacles and Guarantees, alwahda al-Arabiya Center for Studies, Beirut, 2006

14- hanna rzoqi alsaiegh , Accounting and Financial Planning, a research presented to the seminar held in Baghdad for the period (4-5-May 1975), Finance Journal, Issues 1 and 2, 1975

15- 16. IMF, (2020). "Gross Domestic Product: An Economy's All", available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm

16- nermin magdy , Basic economic concepts, a series of introductory booklets No. 19 addressed to the young age group in the Arab world, Arab Monetary Fund, 2021

17- . https://www.cbe.org.eg/ar/monetary-policy/inflation/what-is-inflatio

18- . https://www.bankygate.com/32954

19- . Naim Sabah Al-Jarrah, Yusef Abd Ali Al-Asadi, The Central Bank of Iraq and its role in achieving economic stability for the period (2003-2013), Iraq Center for Studies, first edition, 2016.-https://aindirectory.com/article/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%88-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%88%D8%AF